الأنباء
الاثنين 11 فبراير 2013

الجيش يضيق على المطلوبين في عرسال.. و"المستقبل" تعزي في الشهيدين

الراعي من دمشق: الإصلاحات لا تساوي نقطة دم تراق واليازجي لـ «الإخوة المسلمين»: نرفض الأصوليات «عندنا وعندكم»

شارك اللبنانيون من خلال رجال الدين المسيحيين والاقنية التلفزيونية في حفل تنصيب البطريرك الجديد للروم الارثوذكس يوحنا العاشر اليازجي في كنيسة الصليب المقدس بدمشق، وسط حضور رسمي سوري على مستوى نواب الوزراء وسياسي لبناني اقتصر على الشخصيات القريبة من النظام السوري.

مشاركة البطريرك الماروني بشارة الراعي كانت هي اللافتة اكثر، وقد تخلل مشاركته في الحفل حديث جانبي مع نائب وزير الخارجية السورية فيصل المقداد وبحضور بطريرك الروم الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام، وشارك في حفل التنصيب وزير الاعلام السوري عمران الزعبي. البطريرك الجديد اختتم الاحتفال بكلمة مطولة قال فيها: علينا العمل من اجل المصالحة والسلام والوحدة، ورفض كل اعمال العنف في سورية، آملا التوصل الى حل سلمي يعيد سورية الى الاستقرار والسلام كما كانت دوما. وتوجه الى الاخوة المسلمين بالقول: المحبة شعارنا، والله لا يرضى بالنزاعات الاصولية عندنا وعندكم، ونحن واياكم ابناء هذه الارض، علينا التمسك بالعيش المشترك، نحن بنينا معا حضارة هذا البلد. وخلص اليازجي الى شكر الرئيس السوري بشار الاسد وكل من حضر من المسؤولين السوريين، كما وجه التحية للرئيس اللبناني ميشال سليمان، وقال ان كل ما يصيب لبنان يصيب سورية، وتطرق الى الوضع في سورية وفلسطين، واسف للاوضاع المأساوية للنازحين السوريين في بلادهم او في الخارج.

أحمد الحريري: «التيار الوطني العبد» حاول الإيقاع بين عرسال والجيش

البطريرك يوحنا العاشر اليازجي خلال تنصيبه في بطريركية الروم الارثوذكس في دمشق (أ.ف.ب)

البطريرك الماروني بشارة الراعي قال في كلمته ان الحديث عن ديموقراطيات واصلاحيات وحقوق انسان لا يساوي قطرة دم انسان بريء تراق.

واضاف: جئنا اليوم (أمس) لنشدد على اواصر الوحدة والمحبة والشراكة فيما بيننا، ولنعلن معكم تضامننا مع شعبنا المتألم في سورية وجذورنا عميقة فيها.

بطريرك الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام قال للبطريرك الجديد: مستمرون للعمل معا لوحدة المسيحيين والمسلمين في سورية.

زيارة البطريرك الماروني بشارة الراعي الى دمشق التي تأجلت مع اندلاع الثورة باتت واقعا بمناسبة حفل تكريس البطريرك الارثوذكسي لانطاكيا وسائر المشرق الذي جرى انتخابه مؤخرا.

بعض المسيحيين في لبنان ايدوا الزيارة بوصفها رسالة امل الى السوريين الغارقين في ازمتهم، وللمسيحيين منهم خصوصا، والبعض الآخر عارضها، خصوصا مسيحيي 14 آذار الذين اعتبروا ان بمثلها يستفيد النظام الذي يطرح نفسه كحام للاقليات الدينية في سورية. في كنيسة مار انطونيوس للموارنة في دمشق اطلق الراعي الدعوة لوقف العنف والقتل والتدمير وأضاف مؤكدا حتمية الاصلاحات في سورية، لكن ليس بطريقة الفرض من الخارج أو الداخل.

وبلهجة غامزة من قناة البطريرك الماروني السابق نصر الله صفير لاحظت قناة «المنار» الناطقة بلسان حزب الله، ان زيارة البطريرك الراعي الى دمشق تمت من دون دعوة رسمية من الرئاسة السورية، كما كان يشترط البطريرك السابق.

وقالت «المنار»: جرأة الراعي استثنائية، فالمسيحيون في سورية تحت المقصلة والمسيحيون في لبنان بين فكي كماشة، بين اطراف تعمل على إيقاع الأزمات الخارجية، وأخرى تحيا بالأزمات الداخلية في الداخل اللبناني، مازالت احداث عرسال في الصدارة، إلى جانب جديد اتهام حزب الله، او الجناح العسكري فيه بتفجير حافلة السياح الإسرائيليين في بلغاريا، والمتابعات المقرر ان تنشط اعتبارا من اليوم الاثنين لقانون الانتخابات الممنوع من الصرف كما يبدو.

فقد واصل الجيش اللبناني التضييق على المطلوبين في عرسال وقام وفد من كتلة المستقبل النيابية بزيارة تعزية الى كل من ذوي الرائد الشهيد بيار مشعلاني في المريجات بالبقاع الأوسط والمؤهل خالد زهرمان في عكار، على ان يزور الوفد بلدة عرسال لاحقا.

الأمين العام لتيار المستقبل احمد الحريري اعلن امس ان احدا لن يستطيع ان يضرب عرسال بالجيش، معتبرا ان التيار الذي كان اسمه التيار الوطني الحر اصبح اليوم اسمه التيار الوطني العبد، وهو التيار العبد للطائفية، والفساد والمال، وان هذا التيار باع كرامته ولن ينجح في ضرب عرسال والجيش بهذه الفتنة.

وفد من الجماعة الاسلامية حاول تقريب وجهات النظر بين أهالي عرسال وبين الجيش على اساس ان اهالي عرسال يطالبون بنشر الجيش في بلدتهم المتاخمة للحدود السورية.

وتشمل الوساطة تسليم المطلوبين وتواكبها زيارة من اهالي عرسال لتعزية اهل الرائد الشهيد بيار مشعلاني من اجل توضيح الامور.

ويقول مسؤول الجماعة الاسلامية في البقاع الغربي علي ابوياسين، ان ما حدث في عرسال عملية امنية غير ناجحة، وهناك متسببون بفشل هذه العملية الأمنية غير الناجحة، وقد طالبنا كل المرجعيات بإجراء تحقيق عادل وشفاف لمعرفة لمن ولماذا حصل الذي حصل.

● بيروت ـ عمر حبنجر

العاهل الأردني يبدأ مشاوراته لاختيار رئيس الوزراء الجديد

العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني متحدثا خلال افتتاح الدورة غير العادية لمجلس الأمة

عمّان ـ أ.ف.ب: أكد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أمس انه سيبدأ التشاور مع مجلس النواب والكتل النيابية من اجل اختيار رئيس الوزراء الذي سيكلف بتشكيل الحكومة المقبلة.

وقال الملك عبدالله في خطاب العرش، الذي افتتح به الدورة غير العادية لمجلس الأمة السابع عشر، انه «بعد ان أجرينا الانتخابات النيابية بنزاهة وشفافية، ووفق أفضل الممارسات العالمية، فإننا ندعو لنهج عمل جديد».

وأضاف «سنبدأ من نهج التشاور مع مجلس النواب والكتل النيابية فور تشكيلها، في تشكيل الحكومات من اجل الوصول الى توافق يقود الى تكليف رئيس للوزراء، ويبادر هو بدوره للتشاور مع الكتل النيابية، ومع القوى السياسية الأخرى حول فريقه الوزاري، ثم يتقدم للحصول على الثقة من مجلس النواب، على البيان الوزاري الناجم عن عملية التشاور، وعلى أساس برامجي لمدة أربع سنوات».

وأوضح ان «عملية المشاورات وتشكيل الحكومات ستكون سريعة وسهلة، اذا توفر ائتلاف كتل يحظى بالأغلبية، ولكنها ستأخذ وقتا وجهدا اكثر، في حال عدم بروز ائتلاف أغلبية».

ورأى الملك ان «تطور آلية التشاور يعتمد على تقدم العمل الحزبي والبرلماني، الذي يؤدي إلى ظهور ائتلاف برلماني على أسس حزبية، يتمتع بالأغلبية وتنبثق عنه الحكومة، ويقابله ائتلاف برلماني معارض يمارس الدور الرقابي، كحكومة ظل».

انسحاب حزب الرئيس التونسي من الحكومة التي يقودها إسلاميون

عواصم ـ وكالات: سحب الحزب العلماني الذي ينتمي اليه الرئيس التونسي المنصف المرزوقي وزراءه الثلاثة من الحكومة التي يقودها إسلاميون أمس قائلا ان مطالبه بإجراء تغييرات في الحكومة لم تنفذ.

ويمثل قرار حزب المؤتمر من اجل الجمهورية انتكاسة أخرى لحكومة رئيس الوزراء حمادي الجبالي التي مازالت تواجه تداعيات اغتيال الزعيم العلماني المعارض شكري بلعيد الأسبوع الماضي.

وقال سمير بن عمر المسؤول بالحزب لرويترز ان الحزب يقول منذ أسبوع انه اذا لم يتم تغيير وزيري الخارجية والعدل فانه سينسحب من الحكومة.

وأضاف أن هذا القرار لا علاقة له بقرار رئيس الوزراء تشكيل حكومة من التكنوقراط في إشارة الى نية الجبالي المعلنة تشكيل حكومة غير حزبية لتسيير الأعمال لحين اجراء انتخابات.

في هذا الوقت، قال زعيم حركة النهضة الإسلامية الحاكمة في تونس راشد الغنوشي إن حركته لن تنجر إلى التصادم مع القوى التي تسعى لدفعها إلى ذلك وستبقى متمسكة بالاعتدال ورفض التطرف مشددا على أن الجيش التونسي لن يحل محل السياسيين لحل مشاكل البلاد.

وأوضح الغنوشي في حديث مع صحيفة «الخبر» الجزائرية نشر امس في رده على اتهام النهضة بالوقوف وراء عملية اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد هؤلاء خصوم عقائديون وسياسيون راديكاليون لا يستطيعون أن ينظروا إلى النهضة إلا بكونها حركة رجعية والشر الأعظم وينظرون إلى الإسلاميين كلهم على أنهم رموز الظلامية والرجعية وبالتالي اغتنموا هذه الفرصة وجعلوا من المصيبة فرصة لمواصلة الهجوم واعتقدوا أنها فرصتهم للهجوم الكاسح على النهضة ولجعلها تدفع ثمنا لجريمة لا أحد أثبتها على النهضة ولا النهضة اعترفت بها.

واعتبر الغنوشي أن كل الدلائل المعقولة تقول إن الحزب الحاكم ليس من مصلحته تفجير الوضع الأمني في مجال حكمه من له مصلحة في هذه الجريمة بالتأكيد ليس من مصلحة الحزب الحاكم أن يقوم بتفجير أرض يقف عليها.. الذين يتهموننا هم أولئك المتربصون والذين فشلوا في الانتخابات وأمام صناديق الاقتراع ولم يتمكنوا من إقناع الشعب برؤيتهم وأفكارهم.

ورفض الغنوشي الزج بالجيش في الخلافات السياسية قائلا إن الجيش التونسي جيش محترف وجيش مهني لا يتدخل في الشؤون السياسية ويتولى حماية الحدود وإذا احتجنا إليه فسيؤدي مهامه الوطنية وهذا الجيش لن يحل محل السياسيين في حلحلة مشاكل البلد.

وأقر بأن الوضع صعب صحيح في تونس لكن نحن متمسكون بمبدأ الاعتدال ورفض التطرف والغلو مهما كانت الجهة التي تتبنى هكذا الأسلوب.. نحن نحكم هذا البلد ولا يمكننا أن نتورط في خلق حالة من التصادم هم يريدون التصادم وليس نحن هم يسعون إلى جرعنا إلى ذلك وأطمئن التونسيين أن ذلك لن يحصل.

ونفى الغنوشي وجود خلافات داخل النهضة بعد رفض مقترح تشكيل حكومة تكنوقراط التي طرحها رئيس الحكومة حمادي الجبالي قائلا إن النهضة صارمة في موضوع وحدتها ولكن في داخلها هناك تدافع في الرأي كل الآراء تسبح بكل حرية ولذلك لا أرى أن وحدة النهضة مهددة.

وأكد الغنوشي أن الأولوية اليوم للحوار الوطني وعلى أساس الحوار الوطني تحسم جملة من القضايا أبرزها الدستور والقانون الانتخابي معربا عن اعتقاده بأن حسم هذا في الحوار الوطني يمكن أن يسهل حسم الدستور أما بالنسبة لحزب نداء تونس فهو حزب معتمد ومعترف به ونحن لا نقاطع كل مبادرة يشارك فيها حزب النداء بالضرورة.

واعتبر أنه لا يوجد بديل للمجلس التأسيسي الذي هو صاحب الشرعية التأسيسية والشعب هو من انتخب المجلس التأسيسي ولا يمكن تحت أي ظرف كان رفع الشرعية عن مجلس كلفه الشعب بصياغة الدستور.

بدوره، دعا رئيس الحكومة التونسية، حمادي الجبالي الطبقة السياسية في بلاده إلى «أخذ العبرة من الدرس الجزائري» وعدم الدخول في متاهات قد لا تحمد عقباها.

وقال الجبالي، لصحيفة «الشروق» الجزائرية في عددها الصادر امس، إن «الوضع في تونس حساس للغاية وعلينا جميعا تحمل مسؤولياتنا»، موضحا انه «يتحمل المسؤولية الكاملة في الأوضاع التي تمر بها البلاد ولذلك قدمت هذا المقترح بتشكيل حكومة تكنوقراط لتسيير المرحلة».

ونفى الجبالي وجود أي انشقاق داخل حركة النهضة الإسلامية التي ينتمي إليها على خلفية اقتراحه بتشكيل حكومة كفاءات، وقال إن «أي حركة ديموقراطية لابد أن تبرز فيها خلافات ووجهات نظر مختلفة وهو ما يحصل الآن في حركتنا».

ويرى الجبالي أن تونس تعيش «أزمة سياسية وليس أمنية»، منتقدا وسائل الإعلام التي أعطت تأويلات «خاطئة» لاغتيال المعارض شكري بلعيد.

وأضاف: «هناك تحقيق في عملية الاغتيال لكنني أرفض هذه التأويلات والإدانات الموجهة لوزارة الداخلية من هنا وهناك».

ودعا الجبالي التونسيين إلى التعلم من الدرس الجزائري وعدم الانزلاق في المتاهات بالرغم من «الفارق بين التجربتين». وعاشت الجزائر أزمة عنف منذ عام 1992 خلفت آلاف القتلى والجرحى من المدنيين والعسكريين.

من جهة أخرى اعترف الجبالي بأن الفقراء من التونسيين يعانون من غلاء الأسعار، مقترحا أن يدفع الأغنياء زكاتهم لهؤلاء.

رفض التطاول على الجيش اللبناني أو أي مؤسسة أمنية

سلام لـ «الأنباء»: لا يجوز أن تتحول عرسال إلى بلدة خارجة على القانون

رأى نائب بيروت تمام سلام ان أمورا غامضة وملتبسة قد أحاطت بالأحداث التي وقعت في بلدة عرسال أدت الى تطورات معقدة منذ اللحظة الأولى، مشيرا الى ان ما شهدته البلدة لا يبرر على الاطلاق ان يؤدي الأمر الى مقتل عناصر من الجيش اللبناني، مؤكدا ان ملابسات الحادث لم تتضح تماما، لافتا الى ان أول تحرك على الأرض لإلقاء القبض على احد المطلوبين كان مدنيا ولم يكن عسكريا ومن ثم دخلت قوة عسكرية الى البلدة، واذ رفض التطاول على الجيش اللبناني او اي مؤسسة أمنية معتبرا ان الأمن فوق الجميع والأمان يجب ان يكون لجميع اللبنانيين، أكد ان الجيش والقوى الأمنية يجب ان يفسح أمامها المجال لتأدية دورها على جميع الأراضي اللبنانية وليس في منطقة دون أخرى أو عند جماعة دون سواها.

تمام سلام

ما صدر عن السلطات البلغارية من اتهام لحزب الله هو موقف وليس تحقيقاً بمعطيات كاملة

شعور بالظلم

ورأى النائب سلام في تصريح لـ «الأنباء» ان على المعنيين تحديد المسؤوليات تجاه ما جرى في بلدة عرسال، مشيرا الى ان الأمن عندما يكون مستتبا وممارسا من قبل القوى الأمنية في كل لبنان يمكن معالجة اي حادث أمني بشكل مسؤول، معتبرا في هذا المجال ان غياب تلك القوى الأمنية عن مناطق وعن ملاحقة أشخاص وتوقيفهم في مناطق أخرى وحصر نشاطها في مناطق معينة يتولد عن ذلك شعور بالظلم وردات فعل غير مريحة تنتج عنها تجاذبات ومزايدات سياسية، داعيا الى اجراء تحقيق سريع وشفاف حول أحداث بلدة عرسال ليبني الجميع مواقفهم بناء عليه تجنبا للغرق بمزيد من المعطيات والأقوال التي يستند بعضها الى حقائق وبعضها الآخر الى تأويلات او دسائس من هنا وهناك.

ممارسات مخلة بالأمن

ورأى النائب سلام ان العمل الأمني ليس اجراءات حازمة وحاسمة فقط انما معرفة خلفيات الأمور والإحاطة بأبعادها للخروج بنتائج ايجابية وليس بما يورط في مشاكل كما حصل في وقت سابق وفي مواقع أخرى، لافتا في هذا المجال الى الحادثة التي وقعت في عكار وأدت الى استشهاد الشيخ عبدالواحد والتي برهنت على عدم دقة الأمن في تعاطيه مع الناس، معتبرا أن ملابسات هذه الحادثة لم تتضح حتى اليوم، مؤكدا ان الخيار كان دائما حضور المؤسسات الأمنية وليس الفوضى والخروج عن القانون.

ورأى ان هناك الكثير من الفلتان الأمني والتسيب ومحاولات الاستقواء على الأمن وعلى المؤسسات الأمنية، لافتا الى حالات صارخة مازالت حاضرة اليوم طاولت المؤسسات الأمنية ولم يعاقب الذين قاموا بها، مشيرا في هذا الإطار الى مقتل أحد الطيارين سامر حنا في الجنوب ولم يحاسب من أقدم على هذا الفعل، معتبرا ان استهداف الطيار لا يقل خطورة عن الذي حصل في بلدة عرسال، لافتا الى ان لبنان يدفع ثمنا باهظا نتيجة هذه الممارسات المخلة بالأمن.

وتوقف النائب سلام عند البيان الصادر عن قيادة الجيش والمتعلق بأحداث بلدة عرسال فرأى ان هذا البيان قد طاول جوانب معينة من الحادثة وأخذ الموضوع من زاوية واحدة ووجهة واحدة ولم يرتكز على تحقيق مفصل وواضح، مطالبا بتحقيق شفاف ليتم على أساسه ابداء الرأي المبني على معطيات محددة، وإذ أكد ان القوى الأمنية التي دخلت بلدة عرسال كانت بلباس عسكري، لفت الى دخول أشخاص مدنيين الى البلدة سبق دخول القوى الأمنية اليها أدى الى ما أدت اليه الأمور.

ورأى انه كان يجب على القضاء اللبناني التحرك بسرعة حيال ما جرى في عرسال وتشكيل لجنة تحقيق تلافيا لمزيد من الملابسات، معتبرا ان لبنان سيبقى معرضا للاهتزازات وإلى محاولات لإضعافه من هنا او هناك سواء على وتيرة مذهبية او طائفية او سياسية او مناطقية على خلفية ما يجري في سورية وفي كل العالم العربي.

بلدة عريقة بوطنيتها

ورفض النائب سلام المزايدات والاستغلال السياسي لحادثة بلدة عرسال، مشددا على ضرورة وضع الأمور في نصابها الموضوعي حرصا على الجيش وعلى المؤسسات الأمنية وعلى أبناء بلدة عرسال وعلى أفق لبنان، مؤكدا ان عرسال بلدة عريقة بوطنيتها ولا يجوز اظهارها كبلدة مشبوهة او بلدة خارجة على القانون، لافتا في هذا السياق الى ما أدلى به وزير الدفاع فايز غصن قبل عام من وجود عناصر للقاعدة في لبنان، مستغربا كيف لم يتخذ الإجراءات المطلوبة في حينها؟ متسائلا ما إذا كان هذا الموقف للوزير غصن موقفا سياسيا ام مجرد تهويل؟

ورأى اذا كان هناك من عناصر متطرفة او تابعة للقاعدة فهي موجودة في كل مكان وليس في مكان محدد.

معطيات كاملة

وفي مجال آخر وعلى صعيد اتهام بلغاريا حزب الله بالوقوف وراء التفجير على اراضيها في يوليو الماضي رأى النائب سلام ان هذا الاتهام يحتاج الى الكثير من الدرس والمتابعة، مشيرا الى ان المداولات التي تجري في اطار الاتحاد الاوروبي والتي اظهرت تباينات في الرأي حيث ادان البعض حزب الله والبعض الآخر تحفظ على الموضوع، واشار الى ان ما صدر عن السلطات البلغارية هو موقف وليس تحقيق بمعطيات كاملة بقدر ما هو بيان، مستغربا الكلام حول ما قيل بأن من قام بالتفجير في بلغاريا كان ينوي العودة الى لبنان سائلا كيف عرفوا بذلك وما الوثائق التي تدل على هذه العودة؟

وعن تداعيات هذا الاتهام على الوضع الحكومي ومسارعة الرئيس ميقاتي الى الاعراب عن استعداد لبنان للتعاون مع الدولة البلغارية اشار النائب سلام الى الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى بلغاريا والتي فهم منها انه جرى التفاهم مع الحكومة البلغارية على كل شيء، ورأى ان هذا الاتهام ليس وحده يهز الوضع الحكومي بل ان هناك امورا اخرى غير المتعلقة بالامن كان يجب ان تودي بهذه الحكومة، مؤكدا انه لا يمكن للدولة اللبنانية ان تتجاهل موقفا لدولة اخرى، ورأى ان ادانة حزب الله امر لا يجوز الافتراض فيه فاذا كان هناك من محاكمة او قرار ظني قبل المحاكمة فان لكل حادث حديث ومن يثبت تورطه يتحمل المسؤولية.

نقطة الصفر

وعما اذا كان يرى من ضغوطات اميركية ـ اسرائيلية لتصنيف حزب الله على انه تنظيم ارهابي رأى النائب سلام اننا نشهد طوال الوقت ماذا تفعل الدول وكيف تتعاطى مع هذه الامور وكيف تفرض مواقفها ومن مع من ومن ضد من ولاجل ماذا، مشيرا الى ان الموقف الفرنسي حيال الافراج عن الموقوف جورج عبدالله بعد ان تم تعيين موعد الافراج عنه ومن ثم علم ان اميركا ارسلت لفرنسا بموقف يطالبها بعدم الافراج عنه لوجود اثباتات لديها انه سيقبل على اعمال ارهابية وتوقف هذا الأمر وعادت الامور الى نقطة الصفر. وعن قانون الانتخابات اعرب سلام عن اعتقاده ان الدوائر الفردية او الصوت الواحد للناخب الواحد هي السبيل الواضح لتكون العلاقة بين الناخب والمرشح قوية ومن ثم بين المواطن والنائب لانها تفسح المجال للمحاسبة والمساءلة بوتيرة افضل.

● بيروت ـ اتحاد درويش

مالي: انفجار ضخم بالقرب من قاعدة فرنسية

غاو ـ أ.ف.ب: سمع دوي انفجار كبير قرب مدينة غاو شمال مالي بعد ساعات على توقيف قرويين قرب المدينة لشابين إسلاميين كانا يعدان لعملية انتحارية.

وقال مصدر عسكري فرنسي ان الانفجار وقع على بعد «عشرة كيلومترات من القاعدة العسكرية الفرنسية في مطار المدينة. لكنه أوضح انه لا يملك اي معلومات اضافية.

وذكر مراسل لوكالة فرانس برس ان دوي الانفجار سمع من غاو كبرى مدن شمال مالي التي استعادتها القوات المالية والفرنسية من الاسلاميين الشهر الماضي.

وتخضع المدينة أصلا لإجراءات امنية مشددة بعد تفجير يعتقد انه عملية انتحارية نفذها الجمعة شاب من الطوارق قام بتفجير نفسه ما أدى الى اصابة جندي مالي بجروح طفيفة عند المدخل الشمالي للمدينة.

وتم تعزيز القوات المالية عند الحواجز باكياس رمل ورشاشات ثقيلة بينما تجوب دوريات المدينة التي تبعد 1200 كلم شمال شرق باماكو، وتم اتخاذ هذه الإجراءات بعد توقيف سكان قرية قريبة من غاو شابين قالوا انهما كانا يرتديان حزامين ناسفين على الطريق المؤدي الى موقع الهجوم الذي وقع الجمعة الماضية.